مسار العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء استراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة

The course of US-China relations in light of the strategies of challenge containment and partnership

حيدر علي حسين [1]،

[1] الجامعة المستنصرية (العراق)، hyder_irq@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022./07/25 تاريخ القبول: 2022./07/26 تاريخ النشر: 2022./11/20

ملخص:

استند الفكر الاستراتيجي الامريكي ولمدة طويلة، على رؤية محددة هي ان التعامل مع الصين سياسياً واقتصادياً، سيجعلها أكثر مرونة واتجاها نحو اليبرالية وسيسهل عملية احتواءها، لكن وصول الرئيس دونالد ترامب الى البيت الابيض ، أعاد النظر بأسس استراتيجيات التعامل مع الصين وفتح الطريق لاتخاذ إجراءات عدائية وصولا الى التهديد بإعلان الحرب التجارية.

وفي المرحلة المعاصرة، فان الولايات الأمريكية تدرك أن الصعود الصيني يمثل تهديدا حقيقيا لامنها القومي المرتبط بمصالح استراتيجية حول العالم، حيث تسعى السياسة الأمريكية تجاه الصين إلى تحجيم الصعود الصيني في البيئة الاقليمية والدولية، من خلال الوجود والتأثير الفاعل في مناطق العمق الاستراتيجي الصيني، وتبني سياسة التطويق وعلى مختلف المستويات لاسيما السياسية والاقتصادية، من خلال ما يعرف باستراتيجية الاحتواء.

ومع التعقيد في العلاقات الدولية وتأثيراتها ، فان حركة التنافس بين الجانبين لم تتحدد في منطقة واحدة بل انتقلت إلى مناطق اكبر من العالم، واخذت بذلك مجالات اوسع تصل في بعض الاحيان الى الصراع، لكي نضع الافكار الرئيسية لدراسة الاحتمالات في ضوء معطيات العلاقة القائمة بالاستناد الى استراتيجيات التحدي الصينية واستراتيجيات التقويض والتحجيم والتقارب القائمة على الشراكات الممكنة .

كلمات مفتاحية: مسار العلاقات - الأمريكية الصينية - استراتيجيات التحدي - الاحتواء والشراكة.

Abstract:

For a long time, the American strategic thought was based on a specific vision, which is that dealing with China politically and economically will make it more flexible and toward liberalism and will facilitate its containment, but the arrival of President Donald Trump to the White House

reconsidered the foundations of strategies for dealing with China and opened the way for hostile measures to be taken, leading to the threat of declaring a trade war
In the contemporary stage, the United States of America realizes that the Chinese rise represents a real threat to its national security, which is linked to strategic interests around the world. Therefore, the US policy towards China seeks to limit the Chinese rise in the regional and international environment, through the active presence and influence in the Chinese strategic depth.
With the complexity in international relations and their effects, the competition movement between the two sides was not limited to one region, but moved to larger regions of the world, and is moving towards conflict
The interaction between China and the United States leads to the study of potentials for relations between the two sides, based on Chinese challenging strategies and US containment strategies based on possible partnerships
tourism.
Keywords: the course of relations - US-China relations - strategies of challenge - containment and partnership

مقدمة:

هيمنت على العلاقات الامريكية الصينية حالة من التعقيد والخصوصية الطبيعة الاستثنائية، نظرا لما لهذه العلاقة وحركة التفاعل بين طرفي المعادلة من تأثيرات في تشكيل مراكز النفوذ الدولي وعلى مستويات مستوى الامني، وكذلك ما تتضمنه من عناصر تعاون وصراع وتصعيد وتوافق. لذا فهذه العلاقة تعد من أكثر نماذج االتعقيد والتشابك في اطار البيئة الدولية، فكلتا الدولتين تتأثران بمعطيات وتطورات الوضع الدولي وتسيران نحوتجسيد عناصر قوتهما فيه. فلا غرابة ان يشغل موضوع العلاقات الاميركية الصينية اهتمام الباحثين السياسيين في مجال العلاقات الدولية، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا.

وفي المرحلة المعاصرة، فان الولايات الأمريكية تدرك أن الصعود الصيني يمثل تهديدا حقيقيا لامنها القومي المرتبط بمصالح استراتيجية حول العالم، حيث تظهر دراسة

ومتابعة السياسة الأمريكية تجاه الصين انها تسعى إلى تحجيم الصعود الصيني المتسارع في البيئة الاقليمية والدولية، من خلال الوجود والتأثير الفاعل في مناطق العمق الاستراتيجي الصيني، وتبني سياسة التطويق وعلى مختلف المستويات لاسيما السياسية والاقتصادية، من خلال ما يعرف باستراتيجية الاحتواء.

ولابد من الاشارة إلى أن حركة التفاعل الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، هي تعبير واقعي لحالة التفاعل بين طموح الصين بتعزيز دورها الاقليمي والدولي الذي تعبر عنه بأستراتيجيات التحدي والصعود، وسعي الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها ومكانتها وتبنيها لسياسات تحجيم القوة الصينة.

ومع التشابك والتعقيد في العلاقات الدولية وتأثيراتها المتشعبة في عالم اليوم، فان حركة التنافس بين الجانبين لم تقتصر اثارها على منطقة محددة بل تعدت ذلك إلى مناطق ومساحات اكبر من العالم، واخذت بذلك مديات ومجالات اوسع تصل في بعض الاحيان الى الحالة التصارعية، لتحتم علينا بعد ذلك وضع الافكار الرئيسية لدراسة الاحتمالات الواردة في ضوء معطيات العلاقة القائمة بالاستناد الى استراتيجيات التحدي الصينية واستراتيجيات التقويض والتحجيم ووالتقارب القائمة على الشراكات الممكنة .

لقد ساد الاعتقاد في الفكر الاستراتيجي الامريكي ولحقب متتالية ان احتضان الصين سياسياً واقتصادياً، سيجعلها أكثر مرونة واتجاها نحو الليبرالية وسيسهل عملية احتواءها، لكن وصول الرئيس دونالد ترامب الى البيت الابيض ، أعاد النظر بأسس استراتيجيات التعامل مع الصين ومهد الطريق لاتخاذ إجراءات عدائية وسياسات تصعيدية، وصولا الى التهديد بإعلان الحرب التجارية، بغية محاصرة الخصم الصيني واحتوائه .

ومن المتفق عليه، انه لا تكتمل دراسة، أي مشكلة من مشكلات العلاقات الدولية، من غير دراسة احتمالاتها المستقبلية، اعتماداً على معطيات ومؤشرات الواقع بكل مستوياته،

ووفق هذا المنظور، فان الرؤية المستقبلية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين، يعد موضوعاً مهماً، بدرجة كبيرة، فمسار هذه السياسة وشكلها، يمكن ان تكون عاملاً مهماً في تحديد الابعاد الاستراتيجية، لعملية التفاعل الدولي في بعدها المستقبلي، لذا تهدف الدراسة الى عرض مجموعة من الرؤى ذات البعد المستقبلي الذي يمكن ان يوضح مسار العلاقات بين الطرفين في ضوء استراتيجيات المنافسة والصراع .

وتنبع **اهمية** هذا الموضوع، من ان الشكل المستقبلي لهذه السياسة، سيكون له تأثير مهم في هيكلية النظام الدولي، كما ان صعوبة الموضوع، تمنحه اهمية إضافية، تنبع من عدم امكانية الجزم باحتمال بعينه للمآل النهائي لطبيعة العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

فالإشكالية الاساسية لهذه الدراسة، يمكن ان تأتي من الإجابات التي يمكن عرضها استناداً إلى المقولات والافتراضات التي تطرحها النظريات الأساسية في حقل العلاقات الدولية المعنية، بفهم وتفسير حالات التعاون والتنافس والصراع والذي يبقى مشروطا بعدد من الشروط .

فالاحتمالات المستقبلية للسياسة الامريكية تجاه الصين، ستحدد بلا شك طبيعة العلاقات بين الطرفين في اطارها الزمني المفترض، وعلى هذا الأساس، يمكن ان تطرح **إشكالية** الدراسة في الكيفية التي يمكن ان يدرس من خلالها مستقبل السياسة الامريكية تجاه الصين، هذا ما يقود الى طرح مجموعة من التساؤلات تتمحور في: ما هو المسار المستقبلي للسياسة الامريكية تجاه الصين، وما هي العوامل الدافعة لكل احتمال سواء كان تعاون ام تنافس ام صراع ام شراكة، وماهي النتائج المترتبة على كل احتمال، وما هو الشكل المرجح للعلاقات بين الجانبين . كل هذه الاسئلة تستند الى قاعد واحدة ضمن بيئة التحدي الصيني التي تمارسها الصين بكل ابعاده واستراتيجياته.

وللتعامل مع هذه التساؤلات، لابد من تبلور **فرضية** لهذه الدراسة، تكون ببعد مستقبلي ايضا مفادها، ان السياسة الامريكية تجاه الصين مرشحة لان تأخذ اشكالات متعددة على

وفق احتمالات تحمل عوامل بروزها ومعوقاتها حتى يترشح احتمال اقرب للواقع بالاستناد الى التحليل العلمي القائم على مقاربات عدة اهمها ادراك التحدي الصيني من قبل الولايات المتحدة ومن ثم تبني استراتيجيات للتحجيم والاحتواء الذي قد يأخذ شكلا مختلفا تحكمه الشراكة في مجالات محددة كاطار مغاير للطروحات السابقة التي بنيت عليها الرؤى القديمة للعلاقات الامريكية الصينية ، فالاتجاه نحو التصعيد والصراع تحده عوامل وتدفعه عوامل اخرى في حين ان السير بالعلاقات نحو التعاون الشراكة تدعمه معطيات وتحده معطيات اخرى، وتبقى هناك ترجيحات بمشهد مستقبلي يتجه نحو احتمالية معينة في كل مرحلة استنادا الى الادراك والاستجابة من كل طرف.

وتستوجب الإحاطة بجوانب الموضوع اعتماد النظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، التي تمنح إمكانية التنقل بين احتمالات العلاقة المستقبلية.

وتم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، ناقش المبحث الاول استراتيجيات التحدي الصيني للولايات المتحدة في النظام الدولي ، في حين سلط المبحث الثاني الضوء على ادراك الامريكي للتحدي الصيني **وتغيير نمط التفاعل نحو التنافس والصراع، اما المبحث الثالث فقد عالج موضوع العلاقة بين الطرفين في اطار من احتمالية التعاون المشترك في ظل استراتيجيات الاحتواء .**

المبحث الاول : استراتيجيات التحدي الصيني للولايات المتحدة في النظام الدولي

شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي تناميا مضطردا لقوة الصين واتساع لنطاق بروزها العالمي، وبدأت اروقة السياسة والتخطيط الاستراتيجي الأمريكية ومراكز الابحاث المختصة عملية تشخيص طبيعة الصعود والارتقاء الصيني ومساره وتداعياته والتحديات التي يمثلها للمكانة الأمريكية في النظام الدولي. إلى جانب شكل العلاقة المفترضة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ولاسيما في بعدها المستقبلي.

وتعددت المقاربات الأمريكية لطبيعة التحدي الصيني، واصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى الصين بعدها عائقاً حقيقيا في طريق استمرار الهيمنة، ولاسيما أن الصين اكدت رفضها للواقع الاحادية القطبية، وتأكيدها المستمر أن أي نظام عالمي ينبغي أن يؤسس على مبدأ التساوي، مع رفض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول(دياب، 2019)

كل هذه المعطيات وغيرها أدت إلى تبلور الرؤية الأمريكية لعناصر التحدي الصيني ولاسيما في المجال الاقتصادي الذي ركزت عليه الصين في اطار سعيها نحو المكانة الدولية،

اولا: استراتيجيات التحدي السياسي والاقتصادي الصيني

دأبت الصين على مراكمة عناصر قوتها لتتمكن من تأدية دور يؤهلها للصعود في النظام الدولي بشكل مستمر، وبذلك اصبحت الصين تشكل تحدياً حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية السياسية والاقتصادية. وتظهر مؤشرات هذا التحدي واضحة، ويمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة مؤشرات في كل مجال :

- التحديات السياسية:

تعتمد الصين في علاقاتها الدولية على سياسة خارجية سلمية ومستقلة، والهدف الأساس منها هو حماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها والقدرة على الاداء السياسي المتزن واقامة افضل العلاقات القائمة على المسار السلمي والقوة الناعمة. إذ تسعى الصين إلى سد الفجوة بين انجازاتها الضخمة على كل من الصعيد الاقتصادي والعسكري وبين واقعها السياسي والتعامل مع عملية الصعود بطريقة تمكنها من تعظيم قوتها الذاتية وتقليل تداعيات لعناصر ضعفها (Goh & W. Simon, 2008)

وبما أن الصين تتحرك في ادائها على نطاق واسع مع الولايات المتحدة ومع الدول الكبرى، فأن ذلك يتطلب أن تمتلك الصين عناصر قوة، لذا عملت الصين على اتباع سياسة الإقناع بدلاً من الاكراه وتعزيز قدراتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة (Singh, 2007) ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، وبذلك فأن الصين تمكنت من ايجاد

تطبيق اوسع للقوة الناعمة في الاطار الآسيوي يشمل جميع المجالات بما فيها الاستثمارات والمساعدات، وتشمل عناصر السياسة الصينية الخارجية بعض المكونات الأخرى، أبرزها التركيز على توسيع نطاق التعاون واقامة العلاقات مع الدول ذات العلاقات المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ويبرز محور القوة الصينية السياسية من خلال تطبيق سياسة الانكفاء لأطول مدة ممكنة بغية بناء القوة الداخلية ومن ثم الانطلاق نحو الخارج ولاسيما أن لديها تراكما للقوى يؤهلها للأداء الفاعل من خلال العمل بجهود حثيثة على تذليل العقبات ، كما أن السياسة الصينية ترفض مبدأ الاحادية القطبية وتسعى إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب ازاء السعي الأمريكي لبقاء نظام عالمي احادي القطبية مع دور الصين، وهذا ما يعد تحديا لنظرية الهيمنة والنفوذ الأمريكية وهيكلية النظام الدولي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية (عامود، 2006)

وبلا شك أن هذه المعطيات التي تشير إلى تنامي قوة الصين الناعمة في المجال السياسي وفي مناطق مختلفة من العالم، إلى جانب ما تمتلكه من قوة صلبة يثير هواجس ومخاوف الولايات المتحدة، وهذا ما تعده ضمن التحديات الانية والمستقبلية التي تمثلها الصين في اطار المنافسة الجارية في النظام الدولي. مع التأكيد ان الصين ما زالت تحتاج لمزيد من الوقت حتى تهدد المكانة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة تعاني هي الاخرى من تحديات خاصة لاسيما على الصعيدين المالي والاقتصادي، وإن التخطيط الاستراتيجي في دوائر صنع القرار يؤكد أهمية التنبه للخطر الصيني والتعامل معه على وفق رؤية واضحة وتكتيك منضبط .

- التحديات الاقتصادية:

حققت الصين قفزات اقتصادية نوعية خلال العقدين الاخيرين تمثلت بنتائج مبهرة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الاجنبي

المباشر وقيم الفوائض المالية المتحققة. وبدأ الاقتصاد الصيني يخطو خطوات ثابتة نحو مكانة تصدر الاقتصاد العالمي، إذ بلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني 10.2% عام 2017 وبلغت قيمة الاستثمارات الخارجية الصينية 384 مليار دولار في عامي 2016 و2017، كما تعتزم الصين رفع قيود كبرى مفروضة على الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي ابتداءً من عام 2020، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن ارقام الناتج الاجمالي المحلي الصيني ستصل إلى معدلات قياسية أي ما يقارب من 17.707 ألف مليار دولار نهاية عام 2020 (المعجزة الاقتصادية الصينية بالأرقام.. الاقتصاد تضاعف 42 مرة بأربعين عاما، 2018) (أرقام الاقتصاد الصيني، 2019)

إن ما حققته الصين جعل العديد من الباحثين في السياسة الدولية والاقتصاديين يذهبون إلى أن القرن الواحد والعشرين سيصبح قرناً اقتصادياً صينياً تتصدر فيه الصين الاقتصاد العالمي على حساب الاقتصاديات الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن استمرار نجاح الصين ووصولها إلى مراتب متصدرة في الاقتصاد العالمي مرهون بحسم الصراع التجاري مع القوى الاقتصادية الكبرى على أسواق بعضها بعض أو في الأسواق العالمية أو الصراع على صياغة آليات وقواعد النظام التجاري الدولي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية(عامود، 2006، صفحة 126)

لذلك نجد أن الصين تستخدم النفوذ الاقتصادي لممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التكتيكات التي تنفذها بالضغط على الشركات الأمريكية التي تحاول القيام بأعمال تجارية مشتركة مع الصين ومعاقبة المصدرين الأمريكيين.

ولعل الاهم في هذا الجانب هو حجم الديون العائدة للصين بديون ضخمة للحكومة الأمريكية بقيمة 117 تريليون دولار، أي أن الحكومة الأمريكية اصبحت تدين للصين بديون كبيرة مع الفوائد نتيجة التعاملات الاقتصادية، كما أظهرت بيانات صادرة

عن وزارة الخزانة الأمريكية أن الصين جاءت في مقدمة الدول المستثمرة في سندات الخزانة الأمريكية، إذ تتصدر الصين القائمة باستثمارات بلغت قيمتها 1.15 تريليون دولار عام 2018، وبحوزتها سندات خزانة أميركية تفوق قيمتها 1.1 تريليون دولار(الامريكية، 2019) وجمعت الصين المليارات من فوائد تلك السندات، كما ان الصين اصبحت قادرة على التأثير في سوق سندات الخزانة الأمريكية اذا ما قررت تصفية قسم منها وبيعها، مما يعني تحقيق حالة من الارباك في سوق السندات الامريكية، فحدوث تحول مفاجئ في ميزان العرض والطلب سيؤدي إلى هبوط في أسعار سندات الخزانة ويؤدي إلى ارتفاع العوائد التي تتحرك عكس اتجاه الأسعار، وسيتسبب ذلك في زيادة تكاليف الاقتراض فيما يخص الحكومة الأميركية (الأمريكية:، 2019)

ويرى المختصون الصينيون أن هذه السندات تعد احدى الخيارات بيد الصين لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في سياق التنافس الدائر معها وعنصر تحدي مهم تمتلكه الصين في مواجهة الولايات المتحدة (الأمريكي، www.sasapost.com/how-china-planning-the-us-economy، 2015)

ولا يتوقف حجم التحدي الاقتصادي الصيني للولايات المتحدة عند هذا القدر فحسب، فالصين باتت من خلال حركة تجارتها الدولية الناشطة وصادراتها للعديد من دول العالم تشكل ثقلاً ونفوذاً داخل تلك الدول بما يقود تدريجيا إلى حصول تبعية اقتصادية للصين وبالشكل الذي تصل فيه الصين إلى مرحلة منافسة كبيرة للسياسات الاقتصادية الأمريكية(شلبي، 2008)

ومن جانب آخر تشكل الصين تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التبادلات المالية واستخدام العملة الصينية اليوان بدلاً من الدولار الأمريكي، إذ تعد العملة الصينية اليوان من أهم القضايا الشائكة بين الجانبين، ونجد أن واشنطن توجه الاتهام إلى بكين بأنها لا تخضع عملتها إلى قوى الطلب والعرض، إذ إنها تحافظ على إبقاء

عملتها متفوقة بأقل من قيمتها بنسب تصل الى40% مقابل الدولار، ولهذا السبب تنخفض أسعار المنتجات الصينية في السوق الأمريكية وترتفع أسعار المنتجات الأمريكية في الصين، وبذلك فان المنتجات الأمريكية لن تحظى بأفضلية لدى المستهلك وسيتجه بلا شك نحو البضائع الصينية بأرخص أسعارها مما سيكون له تاثير في حركة الاقتصاد الأمريكي(حرب التجارة بين أمريكا والصين، 2006) وبالمقابل سينعكس ذلك على حركة الموارد في الاقتصاد الصيني وزيادة في فرص العمل مما يعزز حجم النمو الاقتصادي، إذ إن الخفض المتعمد لقيمة العملة الصينية اليوان يمنح بعض الصادرات الصينية ميزة تنافسية قوية في الأسواق الخارجية ويؤثر في الاقتصاد العالمي(اربل لبتسلاد ، 2011) ولهذا نجد انه وفي اطار التصدي للسياسة الاقتصادية الصينية هناك بعض الدعوات لا سيما من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بضرورة فرض تعرفة جمركية على المنتجات الصينية بنسبة 29.5% للحد من التدفقات الرخيصة من البضائع الصينية المنافسة (اربل لبتسلاد ، 2011)

وفيما يتعلق بمبادرة حزام واحد طريق واحد التي تمثل نتاج العقل الاستراتيجي الصيني والتي تهدف إلى توسع نطاق التجارة الصينية مع مختلف دول العالم، وتقوم على اساس انشاء طرق بحرية وممرات اقتصادية تربط أكثر من 60 بلداً وتسير على شكل حزام واحد نحو ما كان يعرف تاريخيا بطريق الحرير القديم، وهو عبارة عن طريق تجاري يمر عبر جنوب آسيا لربط الصين بدول جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى تركيا، (Headquarters، 2015) ، فهو يمثل تحديا شاخصا ومستقبليا امام الهيمنة والنفوذ الامريكي في العالم ، اذ تؤكد الصين من خلال هذه المحاولة والمبادرة القدرة على توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين آسيا وأوروبا وافريقيا، واختراق الحواجز الامريكية عبر وتتضمن تشييد سكك الحديد وأنابيب النفط والغاز السائل بالطاقة الكهربائية والانترنيت وبنى تحتية بحرية ما يعزز اتصال الصين بالقارة الاوروبية والافريقية، بينما

يشمل البر، بناء ممر جديد يصل آسيا بأوروبا ويتراوح ذلك مع تطوير ممرات اقتصادية تربط الدول الآسيوية بأوروبا عن ممرات برية مقترحة تمر شمالا(واي جيانغو ، 2014) من خلال ممر بري من الصين إلى الخليج العربي والبحر المتوسط عبر وسط وغرب آسيا، وممر ثالث من الصين إلى جنوب وشرق آسيا ثم جنوب آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي (اوتوغرافيك طريق الحرير)

وتجدر الاشارة إلى تبلور الادراك الاستراتيجي الأمريكي لحجم التحدي الصيني – الروسي في افريقيا، إذ اصبحت مواجهة هذا التمدد الفكرة المهيمنة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في افريقيا، وهذا ما اكده جون بولتون مستشار الامن القومي السابق للرئيس دونالد ترامب في مؤسسة هيرتيج بقوله "إن ثمة ركائز لاستراتيجية واشنطن تجاه افريقيا تتركز في تعزيز التعاون الاقتصادي مع افريقيا تجارياً واقتصادياً من أجل توسيع مصالحها ومن أجل مواجهة النفوذ الصيني اقتصادياً (ندى علي، 2019)

وبذلك يتضح أن الصين تمثل تحديا اقتصاديا حقيقيا للولايات المتحدة سواء على الصعيد الآني أو المستقبلي، لذا نجد أن الولايات المتحدة عملت على استخدام وسائل واليات متنوعة للحد والتقليل من خطورة استمرار الاداء السياسي والتمدد الاقتصادي الصيني في النظام الدولي.

ثانيا : التحديات الأمنية والعسكرية

لا يقتصر التحدي الصيني للولايات المتحدة الأمريكية على الجانب السياسي والاقتصادي، بل يتعداه إلى الجانب الأمني والعسكري لاسيما أن الصين تسعى وبشكل متواصل إلى تعزيز وتطوير قدراتها العسكرية فضلاً عن سعيها إلى بناء جدار عزل أمني بمساندة بعض الدول الاقليمية والتأثير في القضايا الدولية في بعدها الامني الاستراتيجي لضمان مصالحها العليا وامنها القومي. وهذا ما يقودنا نحو تفصيل هذه التحديات.

- التحديات الامنية:

تضع الولايات المتحدة العديد من نقاط الاستفهام بشأن مكانة الصين ودورها في الامن العالمي، وتركز السياسة الأمريكية في هذا الجانب على أن لا تخرج الصين عن اطار التفاهمات الدولية بشأن القضايا الامنية، وفي هذا الاطار يمكن تلمس طبيعة العلاقة بين الصين وكوريا الشمالية وتأثير هذه العلاقة في سياسة الولايات المتحدة تجاه نظام بيونغ يانغ، فالصين تمثل الداعم الأساسي للنظام السياسي في كوريا الشمالية وبرنامجه النووي المثير للجدل، فالصين تعد الاكثر تأثيرا في كوريا الشمالية وتمتلك العديد من مقومات التأثير في هذا الملف فهي الحليف الأول والداعم القوي والمصدر للغذاء والوقود لكوريا الشمالية في ظل العقوبات الصارمة المفروضة من مجلس الامن والدول الكبرى (أحمد، 2011) وتدرك الصين أهمية توظيف كوريا الشمالية بوصفها متغيراً مهماً في سياستها تجاه الولايات المتحدة، فالإدراك الاستراتيجي الصيني يذهب باتجاه جعل هذه الدولة بمثابة نقطة ارتكاز عازلة أو حاجزاً بين الوجود الأمريكي في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية (أحمد، 2011، صفحة 83)

وهذا ما يفسر بشكل واضح سعي الولايات المتحدة إلى الحد من قوة التأثير الصيني في القضية الكورية ومحاولة كسب المواقف الصينية لصالحها فيما يتعلق بحالة التصعيد المستمر مع نظام كوريا الشمالية، وهذا بالتأكيد يمثل تحديا للسياسة الأمريكية في أهم القضايا الامنية الا وهي انتشار السلاح النووي.

أما من ناحية بحر الصين الجنوبي، فتمارس الصين دور القوة والسيادة على هذا البحر في مواجهة ادعاءات مزاحمة من دول ساحلية أخرى، فعلى مدى المراحل السابقة اتخذت الصين عدداً من التدابير العدوانية وشملت قيامها بالتنقيب عن النفط في مياه متنازع عليها مع فيتنام فضلا عن بناء عدد من نقاط الارتكاز العسكرية منذ عام 2014 في الجزر الواقعة على امتداد المعالم البحرية المتنازع عليها شملت دفاعات جوية وموانئ

وثلاثة مدارج للطائرات ونشر دوريات جوية وبحرية منتظمة على امتداد المنطقة (سرمد الجادر ، فينوس كامل، 2016)

وعلى هذا الاساس فإن الصين ترى وجودها القوي في بحر الصين الجنوبي جزء من سيادتها وسلامتها الاقليمية وعمقها الاستراتيجي، في حين أن الولايات المتحدة تراه قضية قانون دولي وان الصين تهدد الدول الحليفة لها، هذا ما يمثل تحديا امنيا إذا ما لجأت الصين إلى خيار المواجهة والتصعيد العسكري في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية الساعية إلى التأثير في المجال الحيوي الصيني.

كما تنظر الولايات المتحدة إلى توجهات الصين في تعزيز قواتها البحرية في بحر الصين الجنوبي على أنه تحدٍ حقيقي لها ولحلفائها في المستقبل المتوسط على أقل تقدير، وهذا ما يعزز الهواجس الامنية الأمريكية من الاهداف الصينية الكامنة وراء هذا التوجه، إذ تعده الولايات المتحدة بمثابة تحرك صيني مستقبلي لوجود مستقبلي طويل الامد يحمل غايات استراتيجية (روجرز رجيم، 2011)

وكما اسلفنا، فأن التحدي الامني الصيني للولايات المتحدة لا يتوقف على المجال الاقليمي فحسب بل أن المواقف الدولية الصينية في مجالها الامني تمثل تحديا مهما للسياسة الأمريكية في النظام الدولي.

ويظهر التحدي الصيني للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بالملف النووي الايراني، فالولايات المتحدة تسعى لتطويق ايران ومنعها من الحصول على التقنية النووية، في حين أن حاجة الصين للنفط الايراني وضعها في موقع مهم في الاستراتيجية الصينية مما دفعها إلى تبني مواقف مخالفة للسياسة الأمريكية, وأصبحت الصين بمثابة الغطاء الدولي لأيران في مجلس الامن، وهذا ما تراه واشنطن استهدافا موجها لها من الصين ورغبة في توظيف الازمة مع ايران للضغط عليها في اطار التنافس الدولي (الأمريكية، 2018)

- التحديات العسكرية:

تطورت القدرات العسكرية الصينية بشكل مذهل، إذ استفادت الصين من النجاحات الاقتصادية الكبيرة والعوائد الضخمة التي مكنتها من تعزيز قدراتها العسكرية. مع ذلك فان المظهر السلمي يطغى بشكل واضح على الصعود الصيني .

ويؤكد الخبراء العسكريون أن الإنفاق العسكري الصيني يتجه نحو بناء ترسانة عسكرية متطورة وضخمة تهدف بالأساس إلى تدعيم مكانة الصين الدولية في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي، وذلك لأسباب تأتي في مقدمتها قضية جزيرة تايوان التي تقف واشنطن بكل قوتها ضد مخططات الصين لا عادة دمجها بأراضيها. وهذا ما يشكل تحديا عسكريا واضحا للتفوق العسكري الامريكي .

ولابد من الاشارة هنا إلى أن الصين لا تخطط لهزيمة الولايات المتحدة عسكرياً، بل ان الهدف الاستراتيجي الاكبر هو اقامة بيئة تحدي عسكري تجعل تكلفة المواجهة المفترضة باهظة إلى درجة يجري فيها استبعاد التلويح بالخيار العسكري تماماً عند التعامل معها في أي قضية خلافية.

لقد ادركت الصين حاجتها الماسة للقدرة العسكرية المؤثرة وادركت أيضا حجم امكانياتها في اطار صعودها في ضمن البيئة الدولية التي تتطلب التركيز على وجود قوة عسكرية قوية مقتدرة لها امكانية التأثير في القضايا الدولية. على هذا الاساس اجرت الصين عملية مراجعة شاملة لسياسة التسلح التي تنتهجها وأولت مزيداً من الاهتمام لتطوير قواتها البحرية، متبنيه نظرية ألفريد ماهان التي تقول إن الدول صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر في العالم.

وعمل المنظرون العسكريون الصينيون على تحويل مقولات ما هان إلى واقع عملي، وتقليص فجوة التسلح بينهم وبين منافسيهم، روسيا والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وجرى إنتاج عدد كبير من السفن الحربية بالتعاون مع الروس.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الصين لرفع الكفاءة النوعية لقواتها البحرية، لم تهمل قيادة الجيش الصيني القطاعات الأخرى كسلاح الطيران، والقوات البرية، كما طورت القوة الصاروخية بشكل كبير سواء الصواريخ العابرة للقارات وقد كان الهدف الحاضر دائماً هو تحقيق توازن رعب أمام الولايات المتحدة، ووضع أراضيها في مرمى التهديد الصيني على غرار العلاقة بين القطبين إبان الحرب الباردة في القرن الماضي.

فعلى الرغم من تفوق أنظمة الدفاع الجوي الأمريكية، فإنها قد لا تصمد في حال اعتمدت الصين استراتيجية الإغراق الصاروخي الذي يعني قصف الأهداف المعادية بعدد صواريخ أكبر مما يمكن أن تعترضه المضادات الأمريكية وتسقطه، فتعجز شبكة الصواريخ الدفاعية عن الدفاع عن مئات الأهداف الاستراتيجية التي سيجري قصفها في التوقيت نفسه. كما تركزت جهود القيادة الصينية على الولوج في مسار تسليح الفضاء بعد نجاحهم بتدمير قمر وهو ما رصده البنتاغون واعدَه رسالة من الصينيين تقول إنهم قادرون على تدمير الأقمار الصناعية الأمريكية (اسلام المنسي ، 2017)

ويمثل الانفاق العسكري الصيني مؤشرا واضحا على حجم التحدي الذي تمثله القوة العسكرية الصينية للسياسة الأمريكية في النظام الدولي، فهو مؤشر مهم لتنامي القدرات العسكرية الصينية، فقد اعلنت الصين عن زيادة في ميزانية الدفاع بنسبة 7,5 بالمئة عام 2019 إلى 177,6 مليار دولار(حكيمي توفيق، 2019) وتفسر الصين توجهاتها العسكرية بامتلاك الولايات المتحدة وجودا عسكريا في اليابان مما يشكل عنصر تهديد لها في ظل سعيها إلى تحقيق قدر من ضبط التوازنات في محيطها الاقليمي الاسيوي وعلى هذا الاساس نجد أن الصين اتجهت نحو ادخال أطراف أخرى إلى معادلة التوازن الاقليمي وهي تميل إلى إدخال الطرف الروسي الذي يشاركها المخاوف والحذر نفسه، فالصين ترى أن ديمومة فعلها وقوتها على مختلف الصعد يحتاج إلى موارد والى طرق اسناد وامتلاك قوة لازمة، ولاسيما في مجال الطاقة والصناعة العسكرية وتحديد القوة المسلحة إلى جانب

الهدف الاستراتيجي المتمثل بتقويض الهيمنة الأمريكية في المنطقة على الأقل (عادل عبد الصادق ، 2001)

وتدخل الصين بقوة في ضمن سياسة بناء المحاور العسكرية لتحقيق التوازن مع المحور الأمريكي في ضمن نطاق عمقها الاستراتيجي الذي تعده مخترقا وبقوة من الولايات المتحدة ومن النفوذ الأمريكي وتقويض اندفاع الوجود والتأثير الأمريكي، فالمحور الصيني بالتنسيق مع الروس بات يشكل تحدياً للمحور الأمريكي الذي يدعم كلاً من اليابان وتايوان.

من كل ما تقدم، يتضح أن التطور العسكري الصيني واتساع نطاق القدرات العسكرية الصينية والتعاون مع بعض الدول الاقليمية، أصبح يشكل تحديا وعنصر قلق للمصالح الأمريكية، وهذا ما سيكون له تداعيات واضحة على الصعيد المستقبلي ودور في تشكيل الرؤية الأمريكية لتحجيم الصعود الصيني في النظام الدولي .

المبحث االثاني – الولايات المتحدة والصين .. ادراك التحدي وتغيير نمط التفاعل نحو التنافس والصراع

ادركت الولايات المتحدة قدرات الصين وقوتها التي تؤهلها لمواصلة الصعود على المستوى العالمي، مما قاد نحو بروز العديد من التساؤلات عن طبيعة الرؤية الأمريكية للقوة الصينية، ونوع العلاقة بينها ونمط التفاعل بوصفها قوة عظمى والصين بوصفها قوة صاعدة، وما هي حدود السلوك الأمريكي تجاه الصين سواء كان في ضمن اطار النظام القائم أم بمعزل عنه، وما تأثير ذلك في هيكلية النظام الدولي.

ولا بد من التأكيد أن الرؤية الأمريكية حيال الصين والادراك الامريكي لحجم التحديات الانية والمستقبلية التي تمثلها الصين في النظام الدولي، كان لها دور كبير في تحديد مسارات العلاقة بين الجانبين. الا ان هذه المدركات والرؤى المستقبلية قد اختلفت باختلاف ذهنية صانع القرار في البيت الأبيض، وهذا ما يعكس أنماطاً متعددة من

التفاعل حيالها، فتارة يذهب هذا التفاعل باتجاه سلمي تعاوني وتارة اخرى نحو اتجاه غير سلمي تصعيدي، أي تبدل مستمر في نمط العلاقة، لذا يمكن القول إن المدرك الأمريكي تجاه الصين اصبح متداخلا مع عملية صنع القرار الخارجي، وهذا يشير إلى التداخل بين الادراك والاستجابة، التي تكون على شكل قرارات وتدابير اي استراتيجيات للتعامل .

ولابد من الاشارة الى وجود عوامل عديدة تدفع الى تبلور احتمال، ان تتجه العلاقات بين الولايات المتحدة والصين نحو تصعيد التنافس نحو حالة من التوتر الى اعلى درجاته وصولا الى الصراع، وهنا لابد ان نركز على هذه العوامل ومدى تأثيرها ودرجته في اثارة الصراع بين الطرفين .

اولاً: مدخلات التنافس والتوجه نحو الصراع بين الولايات المتحدة والصين :

هناك مجموعة من المحفزات التي تغذي احتمالية تصاعد التوتر والاحتكاك بين الصين والولايات المتحدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى احتدام التصعيد والقضايا المثيرة للصراع بينهما، في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى، وهذا يعتمد على مؤشرات استراتيجية، اذ جاء في استراتيجية الدفاع الوطني الامريكي لعام 2018، ان الصين تسير باضطراد ببرامج التحديث الاقتصادي والعسكري، والذي تسعى من خلاله الى الهيمنة والسيطرة على الاقليم الهادي ومن جانب اخر الاقليم الهندي على المدى القريب، وتحقيق التفوق العالمي على المدى البعيد، كما ان معدلات النمو الاقتصادي الصينية ستواصل الارتفاع حتى عام 2025، مع تنامي الدور السياسي الصيني في العديد من القضايا الدولية. ومن المؤشرات، التي تزيد من التوتر واحتمالية التصعيد، التقارب الاستراتيجي الصيني الروسي، اذ اقيمت علاقات الشراكة الاستراتيجية، التي تتضمن تعزيز التعاون الامني والاستراتيجي والعسكري، من خلال توقيع الوثائق المهمة، كإعلان دفع القانون الدولي، والبيان المشترك لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي، والبيان المشترك لتطوير المعلومات والفضاء السيبراني، مع ضرورة التشجيع على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، من اجل

الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ومن مؤشرات التوتر ايضا، هي قضية الصراع في بحر الصين الجنوبي (صالح العصفور، ، 2012)

علاوةً على المسألة التايوانية، التي تؤثر بشكل كبير في العلاقات بين الطرفين، لاسيما بعد تولي الرئيس ترامب رئاسة البيت الابيض عام 2017، الذي اتجه بسياسته تجاه الصين الى التقرب مع القيادة في تايوان، مما أثمر عن المصادقة على صفقة سلاح الى تايوان، بلغت قيمتها 1.4 مليار دولار، مما اثار حفيظة الصين ومخاوفها بشأن هذه السياسة التصعيدية، فضلاً عن استمرار الصين في اتباع سياسات، تنظر اليها الولايات المتحدة بالعدائية، كالتعمد باستمرار العجز التجاري مع الولايات المتحدة، ومواصله عمليات نقل التكنولوجيا وعسكرة بحر الصين الجنوبي، فضلا عن قضايا الاقليات وحقوق الانسان، واستراتيجية الطاقة، التي تتبعها الصين في عدد من مناطق النفوذ الامريكية.

ثانيا: مؤشرات ومعطيات الصراع والمواجهة

أدركت الولايات المتحدة مدى التهديد الصيني لأمنها القومي، وطبيعة التحدي، الذي تمثله السياسات الصينية التصعيدية، مما استوجب على الادارة الامريكية، تبني خطوات حاسمة، لتغيير السلوك الصيني في القضايا الاستراتيجية، التي أشرنا اليها اعلاه.

وكاستجابة امريكية للتحدي الصيني، تبنت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة، تقوم على المواجهة واستعادة النفوذ الامريكي وهذا ما يرجح تصاعد حدة الصراع وصولاً الى احتمال المواجهة بين الطرفين(صالح العصفور، ، 2012) وكتطبيق عملي لهذه الاستراتيجية عملت الولايات المتحدة في المجال الاستثماري على سن تشريعات جديدة لإجراء مراجعة أمنية اكثر صرامة للاستثمار الصيني حتى عام 2026، بالإضافة لعدد من الاجراءات الجمركية على الصين، والتي أدت الى تراجع حجم الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الامريكية، بمعدل 9.7 خلال الاربعة اشهر الاولى من عام 2019، وكذلك انخفاض الاستثمار الصيني والامريكي المتبادل نتيجة لتوتر العلاقات(هناء عيد، 1994)

وتنتقل المنافسة المحتدمة ايضاً، نحو اسواق اسيوية اوسع، فالملاحظ، وجود طلب صيني متسارع على مصادر الطاقة المختلفة، في حين نجد، أن المنطقة المقصودة في استراتيجية الطاقة الصينية، تقع ضمن دائرة الاهتمامات الاستراتيجية الامريكية، لهذا لجأت الصين الى فتح أسواق في هذه المنطقة بطرق مختلفة، أهمها، البدء بالاستثمار في مجال الطاقة.

وبالفعل، فقد حققت الصين تقدماً ملحوظاً في دول الخليج وإيران والعراق كما في افريقيا، من أجل تأمين تدفق منضبط لمصادر الطاقة، في خطوة، عدّها المراقبين، ضرورة استراتيجية لديمومة ادائها الاقتصادي، وهذا يشير بشكل لا يقبل اللبس، الى ان الساحة الدولية ستبقى مشحونة بمؤشرات صراع شرس بين الجانبين، من اجل الاستحواذ على أكبر كمية من النفط المعروض في السوق الدولية، مما سيولد حالة من عدم الاستقرار في هذه السوق(روجرز رجيم، 2011، صفحة 21) ولا يقف الصراع والتنافس عند هذا الحد، بل يتعدى الى مجالات أخرى، منها قطاع السياسة النقدية، فالمؤشرات تذهب باتجاه استمرار الصراع التجاري الامريكي – الصيني، إذ ستقوم الحكومة الصينية بتحويل سعر الصرف لعملة اليوان، بغية التحرر والتخلص من الضغوط الامريكية.

ولا يفوتنا ان نذكر، ان اهم عومل استمرار التوتر والتنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، يكمن في سوق تقنية الاتصالات المتطورة، وسوق اتصالات الجيل الخامس (G5)، تلك التقنية الثورية الجديدة، التي تعدها الصين، العمود الفقري لإستراتيجيتها المعروفة (بصنع في الصين 2025)، والتي تعدها الولايات المتحدة الامريكية بالمقابل، مصدر قلق بالغ، وتهديداً مباشراً لأمنها القومي، حتى أبدت الصين قدرتها لمباشرة حرب تجارية ضد أمريكا، للحفاظ على برنامجها التقني، فيما تتصاعد لائحة الاتهامات الامريكية ضد الشركات الصينية وفي، مقدمتها شركة هواوي لتشمل الاستحواذ على أسرار تجارية، وهو ما دفع الولايات المتحدة الى إطلاق حزمة عقوبات على معدات الاتصال، والأجهزة المرتبطة بالجيل الخامس لشبكة الإنترنت (G5)، لتشمل استثمارات شركة هواوي في

البنية التحتية الناقلة، كما تمتد العقوبات على نظم المعلومات العابرة للقارات اي الكابلات البحرية، لمنع تحول بكين الى قوة تقنية عظمى (وائل اللبابيدي، 2019)

وفيما يتعلق باستراتيجية (صنع في الصين عام 2025)، فان الحكومة الصينية تعمل وفق خطة منهجية، على نقل مكانتها الى سلسلة القيمة العالمية، لتصبح رائدة على المستوى العالمي في مجالات الذكاء الصناعي وغيرها من التقنيات المتطورة لهذه الغاية (Mark Leonard,، 2018)

وفي ظل حالة التوتر والتصعيد القائمة، يحذر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الأسبق، من مواجهة محتملة بين الولايات المتحدة والصين، وشبه الوضع القائم بحرب باردة جديدة، مطالباً في الوقت ذاته، بإيجاد الية للسيطرة على تسارع الاحداث بينهما، لذا على الجانبين، مراقبة تأثير تحركاتهما ضد بعضهما في كل انحاء العالم مع الاهتمام بأهداف الطرف الاخر.

ويطرح كيسنجر رؤيته، التي يشوبها القلق من مخاطر المواجهة التجارية بين الصين والولايات المتحدة، واستمرار فرض الرسوم المتبادلة على سلع وبضائع كل دولة، ويقول محذراً " إذا تركنا النزاع يتصاعد، فقد تكون النتيجة أسوأ مما حدث في أوروبا في القرن العشرين، اذ ان الحرب العالمية الأولى اندلعت نتيجة أزمة صغيرة نسبياً، بينما الأسلحة أقوى بكثير اليوم، وإذا سمحنا للصراع بالخروج عن السيطرة، فإن النتيجة قد تكون أسوأ" (هنري كيسنجر، 2019)

فيما يعتقد العالم الامريكي ميرشايمر، ان الصين، اذا ما استمرت بنموها الاقتصادي المذهل على مدى العقود القليلة القادمة، فمن المحتمل، أن تنخرط الولايات المتحدة والصين في صراع أمني شديد مع امكانية كبيرة لنشوب حرب بينهما (بن سيمغنورد ووفر، 2018)

يتضح مما تقدم، ان تشابك المصالح وتعارضها، بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، أدى ومن الممكن ان يؤدي، الى حالة من التنافس والصراع، في أكثر من ملف ومرحلة ومنطقة، في ظل تصاعد وتنامي طموحات الطرفين وتصادم الاستراتيجيات حول المكانة والنفوذ، فان ذلك يزيد من احتمال الدفع باتجاه اتساع النطاق التصارعي بينهما.

المبحث الثالث – الولايات المتحدة والصين: احتمالية التعاون المشترك في ظل استراتيجيات الاحتواء

من المحتمل ان تتجه العلاقات الامريكية الصينية نحو التقارب النسبي والتعاون المشترك، مما يزيد من احتمالية تحقيق سياسة الاحتواء الامريكية عبر اليات الشراكة والتقارب، اذ هناك بعض المؤشرات والمعطيات التي ترجح تحقيق ذلك.

اولاً: العوامل المحفزة لاحتمالات التعاون

يدرك الطرفان اهمية التكامل للعلاقات الثنائية، بعد اعتماد الية الحوار الاستراتيجي الاقتصادي، والذي سيكون بوابة لتفاهمات أوسع، فتقارب المصالح وتشابكها وإدراك مخاطر الصراع وتداعيات استمرار التنافس، بين الصين والولايات المتحدة، من شأنه ان يدفع الطرفين، نحو تنحية الخلافات والدخول في تنسيق مشترك، يعزز فرص التعاون، بغية الحفاظ على المكاسب الاقتصادية، وتعميق التفاهمات حول العديد من القضايا الدولية.

وهذه المؤشرات تدل على تقارب وتعاون صيني أمريكي أكبر، سيحدث في المستقبل، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية منافسة أخرى.

كما وتجدر الإشارة، الى ان اعباء الزعامة وعدم القدرة على القيادة والاداء المنفرد، حفز الولايات المتحدة على الانفتاح بصورة اوسع على الصين، من اجل تحقيق تفاهمات

تنسجم مع التحديات الراهنة والمستقبلية، فهذا ما ادى الى ديمومة الحوار الاستراتيجي، الذي يعد بمثابة نقطة فاصلة في علاقات البلديين، وكان من ثماره التوافق على مفهوم الإرهاب، والتهديد الأمني، وفق رؤية الطرفيين(مأمون كيوان ، 2009)

وفي هذا الصدد، نجد ان عوامل مهمة أخرى، تساعد على التواصل بدلا من التنافر، وفي هذا الشأن يشير برجنسكي، "ان من العوامل الاساسية لتحقيق تقارب بين الصين والولايات المتحدة، هو الرؤية المتبادلة لأهمية تطوير الية التكييف مع التحديات العالمية بدءاً من التغيير المناخي، وحتى الإرهاب"، ومن خلال هذه الرؤية، فان الدفع باتجاه التعاون، سيحظى بفرص استثنائية وسيكون حاضراً في ميدان التطبيق، في المواقف المشتركة، فيما يخص انتشار قوات الامم المتحدة لحفظ السلام، في حالة حدوث فشل خطير للمؤسسات والنظم في الدول النامية، وكذلك الازمات الدولية، ومواجهة تقلبات الاقتصاد (السيد أمين شلبي، 2009) كما ان الصين والولايات المتحدة يدركان ضرورة مناقشة ومن ثم الاتفاق على مبادرة، تهدف لإبقاء العالم خال من الاسلحة النووية ومنع انتشارها(بن عمار إمام، 2008)

ثانيا: مؤشرات التعاون المشترك والاحتواء

نتيجة للإدراك المشترك للحاجة المتبادلة، واهمية تغليب لغة الحوار على التصعيد، شمل نطاق الحوار الاستراتيجي بين الجانبين اتجاهات متعددة، كالتحديات المستقبلية والانفتاح الاقتصادي، وديمومة المشاورات التجارية وتوسيع التجارة في السلع والخدمات وحماية الملكية الفكرية.

وفي هذا الإطار، فقد اتخذ الطرفان قراراً بضرورة عقد مباحثات تجارية مستمرة بعدها تم تحقيق تقدم في قضايا اساسية، وتم الاتفاق على استمرار الحوار البناء بين الطرفين في واشنطن في أيار/ 2019، وحصل توافق مشترك في الآراء، بشأن تدابير فعالة، لخفض العجز التجاري للولايات المتحدة، في السلع، مع الصين تخفيضاً كبيراً، وبالمقابل تزيد

الصين بشكل كبير، من مشترياتها، من السلع والخدمات الامريكية، مما يساعد على دعم النمو والعمالة في الولايات المتحدة.

علاوةً على توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري المشترك بين البلدين في 15 كانون الثاني 2020، والذي شكل خطوة مهمة في طريق إيجاد تسوية مرضية لنزاعات الطرفين، ويقضي الاتفاق، بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية الإضافية التي كان البلدان قد تبادلا فرضها على البضائع، تمهيداً لإلغائها بشكل نهائي، وتسهيل الوصول الى أسواق البلدين، بما في ذلك الأسواق المالية، وسترفع الصين قيمة مشترياتها من البضائع والخدمات الامريكية بمقدار 200 مليار دولار.

ويمكن ملاحظة، ان الولايات المتحدة، سعت الى تعميق نطاق التعاون الاقتصادي مع الصين حتى في أشد فترات تصاعد الخلافات، وهذا ما يساعد، على ربط التبادل التجاري وتخفيف الصراعات والنزاعات وزيادة التعاون الدولي (بن عمار إمام 2008). ومن المهم التأكيد على ان القيادة الصينية، تعي جيداً، سعي الولايات المتحدة الى احتوائها، عن طريق الشراكات وتوظيف القدرات الصينية، في تحقيق اهداف السياسية الامريكية، في ظل استراتيجية الاحتواء والاقتراب التي تتخذها، الا ان الصين، تفهم كذلك، ضرورة التعامل الجاد مع الولايات المتحدة، عبر عدة مديات، يمكن ان يكون فيها للصين، تأثيرا واضحاً في إطار الادوار الدولية.

ويمكن القول، ان احتمالات ومؤشرات التصعيد المطروحة سلفاً، يقابلها وجود مصالح مشتركة، وهذا يعني، ان هناك حالة من التأرجح صعوداً وهبوطاً في العلاقات. فمثلما توجد اسباب للتوتر، هناك الكثير من الأسباب، التي تعمل على نجاح العلاقات وتعزيزها، فالخلافات، هي تجليات للتنافس، بين قوة عالمية صاعدة وقوة أخرى مهيمنة، يتقلص دورها ببطء، كما أنها انعكاس لتباين حقيقي، في المفهوم الصيني والمفهوم الأمريكي، للنظام العالمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي(حسين اسماعيل، 2018)

وعند اجراء تقييم، لنتائج وتداعيات استمرار الصراع والتنافس والتصعيد، تجد الولايات المتحدة ان بعض المكاسب، ستصاب بتراجع كبير، وان التحرك نحو تشاركية فاعلة، متعددة الجوانب، من شأنه، ان يحقق جزء كبير من اهداف السياسة الامريكية، لكنه وفي الوقت نفسه، ينبغي ان لا تتوقف هذه الاهداف عند الشراكة الاقتصادية فحسب، وانما تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ إن دخول الولايات المتحدة بالشراكة، يساعدها على مواجهة الإستراتيجية الصينية، كما سيقطع الطريق أمام محاولات الصين، لإعادة تشكيل قواعد النظام الاقتصاد العالمي، عبر مؤسساتها التمويلية الجديدة ومشروعاتها العالمية الطموحة، وفي مقدمتها مشروع الحزام والطريق(موح أوبيهي ، ٢٠١٩)

لذا، فان التقارب والتعاون، يمهد لتنفيذ سياسة الاحتواء بالشراكة، التي ينبغي ان تتسم بالطابع العملي البراغماتي وتغليب المصالح المشتركة، لإدراك كلا الطرفين، درجة التعقيد في العلاقة بينهما وحجم الترابط الذي يشمل جميع النواحي، وبالتالي، فان هذا الترابط والتعقيد، يقود نوعاً ما نحو شعور الجانبين بأهمية الحوار الموضوعي لتوضيح نوايا كل منهما تجاه الآخر، والحد الأدنى لشروط كلا الجانبين)(شريف شعبان مبروك ، 2016)

إن تقييم التكلفة والمكاسب لمختلف الخيارات السياسية، يدفع البلدين باستمرار إلى صياغة توازن إدراكي جديد على أساس النمط الإقليمي القائم، وقد أكدت هذه العملية، أن أفضل خيار، عبر مواصلة التكيف والتعديل فيما بينهما، فيما يتعلق بمختلف المجالات والقضايا الإشكالية، وتسويتها من خلال الحوار والتشاور، الذي يفتح افاق من التعايش والتقارب ويمهد لحوار استراتيجي اعمق يسير في مستويات متعددة (موح أوبيهي ، ٢٠١٩)

وفي ظل الظروف غير المستقرة على الصعيد العالمي، فان على الولايات المتحدة، العمل على وقف التأزم في المواقف مع الصين، فملامح العلاقة المتقلبة بينهما، تشير إلى التعاون جنباً إلى جنب مع احتدام المنافسة. وعلى المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة والصين،

إلى إيجاد اليات حوار أعمق ورؤية مشتركة للنظام الدولي، لكي لا تنجذب بعض البلدان الفردية نحو تشكيل مجموعات متنافسة فيما بينها(Minghao Zhao، , 2016)

كما ينبغي على الولايات المتحدة، ان تختار بين التعاون والارتباط او المواجهة، كإطار موجه للسياسة تجاه الصين، فالارتباط مع الصين، هو الاتجاه الغالب في السياسة الأمريكية تجاهها. وهذه العوامل كلها تساعدنا في فهم، لماذا أصبح التركيز على الصين، أولوية إستراتيجية.

ومن المهم الإشارة، الى ان مصلحة الولايات المتحدة تحتم عدم استبعاد الصين من اي ترتيبات استراتيجية في شرق اسيا وارسال رسائل تطمين لها، حول تحالفها مع اليابان وكوريا الجنوبية وتغيير مفهوم الرؤية الصينية للسياسة الحمائية، التي تتبعها مع هاتين الدولتين ضمن نطاق المجال الحيوي الصيني (Dexter Roberts، 2014) وهو ما يمنح الولايات المتحدة قدر اكبر من الحرية وهامش الحركة فيما يتعلق بكوريا الشمالية وتجاه شرق اسيا وتأمين طرق الملاحة في مياه المحيط الهادي، انطلاقاً من رؤية امريكية لمكانة اقليم شرق اسيا في الترتيبات الامنية المستقبلية، وهذا لا يتوقف عند المصالح الامريكية فقط، فهناك رغبة صينية في تأمين عمقها الاستراتيجي ومحيطها الجغرافي، وهذا ما تعده بكين، مصلحة قومية عليا، يمكن التوافق مع الولايات المتحدة لتحقيقها بعد عرض هذه المعطيات وتحليلها، فأن رأي الباحث، يذهب باتجاه ان الولايات المتحدة تدرجت عبر إدراك ورؤية لمعطيات النظام الدولي ومكانة الصين فيه، ومن ثم اليات التعامل المحددة معها بعد استشعار مكامن قوتها. وعلى هذا الاساس، نجد ان الولايات المتحدة، قد سخرت ادواتها المختلفة لعرقلة صعود الصين في النظام الدولي، من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية في تطويقها والتأثير في مصالحها، كجزء من سياسة اوسع تهدف الى تحجيم الادوار الدولية الساعية لتغيير هيكلية النظام الدولي.

وبالمحصلة فأن العلاقات الصينية الامريكية، تسير وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة، لذا فان افق الاحتمالات المستقبلية برأينا سيكون مفتوحا نحو مزيج من التعاون والصراع.

خاتمة:

دفع حجم التغيير في مقومات القوة الصينية وبروز الصين كطرف دولي، يمتلك قدرات التأثير، بخاصة بالمجال الاقتصادي، الولايات المتحدة، الى ان تدرك تحديات الصعود الصيني على مكانتها وسياستها في النظام الدولي، فعملت على التعامل مع هذا الصعود لتحجيمه وتقويضه زهذا ما فتح المجال لطرح مجموعة من الاحتمالات بشأن طبيعة ومسار العلاقة بين الصين والولايات المتحدة والتي يمكن ان تنطلق عبر بوابات عديدة، منها التطويق والاحتواء والتنافس والصراع والشراكة، كما وظفت مجموعة من الأدوات، من اجل تنفيذ هذه السياسات.

فمعظم الدلائل والمعطيات تشير الى ان القرن الحالي، سيكون مسرحاً لتفوق الصين في عدة مجالات، وهو ما يعد مصدر قلق للولايات المتحدة، التي تسعى للبقاء متفوقة لضمان تنفيذ سياستها، وهو ما سيطرح احتمالات متعددة، لطبيعة السياسة الامريكية تجاه الصين والكيفية التي ستكون عليها علاقة الطرفين.

تتجه السياسة الامريكية ازاء الصين بما تتضمنه من اهداف وادوات نحو مسار يكتنفه الغموض، وهي عرضة للتأثر بعدة عوامل، أبرزها مدى الثقة بين البلدين وخوف كل منهما من تقلب موازين القوى في النظام الدولي. ومن خلال المعطيات، فإن الحسابات الأمريكية تجاه الصين، قد تغيرت من حيث الاتجاه، ولكن دون أن تتغير على مستوى المضمون، فالمعايير الجيوستراتيجية لا زالت تشغل حيزاً مهماً في المقاربة الأمريكية، مع تقدم كبير ومؤثر في دور الأبعاد التجارية والاقتصادية في تحديد السياسة الامريكية تجاه الصعود الصيني في النظام الدولي.

ان مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، سيكون رهناً بقدرة البلدين على احتواء واخفاء الخلافات بينهما وعدم التصعيد لتصل الى درجة الصراع، فاتجاهات العلاقة تبدو في حالة تحول مستمر، لإدراك كلا الطرفين، اهمية التعاون والشراكة وتنحية الخلافات ومصادر الصراع.

وهكذا ووفقاً لما سبق، فانه يمكن ان تؤدي سياسة الاحتواء عبر اطر جديدة، منها الشراكة والتعاون دوراً محورياً في تحديد طبيعة العلاقات الامريكية الصينية ونمط السياسة الامريكية تجاه الصين، في إطار المستقبل المنظور على اقل تقدير، ويمكن ان يكون هذا الخيار الاكثر ترجيحاً وقبولاً.

الهوامش :

[1] محمد دياب، اي سياسة لأمريكا لمواجهة التحدي الصين، جريدة الرياض، على الموقع: http: //www.alriyadh.com/24108

2 East Asia: Erely Goh & Sheloden W. Simon, China the United State and South contending perspectives politics, security and economic roathedge USA, 2008, P.109.

3 East Asia, Iseas Palijit Singh, Political and security dynamics of South and south publishing 2007, P44.

4 محمد سعد أبو عامود، **مقومات الصعود الصيني**، تحديد هدى ميثكس، خديجة عرفة محمد، مركز الدراسات الآسيوي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص121.

[5] ينظر: **المعجزة الاقتصادية الصينية بالأرقام.. الاقتصاد تضاعف 42 مرة بأربعين عاما**، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/12/18،

6 أرقام الاقتصاد الصيني.. يونيو 2019، www.skynewsarabia.com/video/1269545/،

7 الاقتصاد الصيني وتجارته الخارجية بلغة الجداول والأرقام، http: //alwaght.com/ar/News/116294

8 محمد سعد أبو عامود، مقومات الصعود الصيني، مرجع سابق، ص126.

[9] كسلاح في الحرب التجارية.. هل تتخلص الصين من السندات الأميركية:

https: //www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/28

10 ماذا سيحدث للولايات المتحدة الأمريكية لو تخلصت الصين من السندات الأمريكية: https: //arabic.rt.com/business/1022406-% .

11 **الصين تستحوذ على نحو 20% من سندات الديون الأمريكية**، ترجمة خالد مجد الدين في 2016/6/16 معلومة متاحة على الموقع: http: //www.egynews.net

12 **سندات الخزانة الأمريكية طريق الصين لانحراف المنافسين الأمريكي** 2015/10/5، معلومة متاحة على الموقع: https: //www.sasapost.com/how-china-planning-the-us-economy.

13 مغاوري شلبي علي، **الصين والتجارة الدولية، من التنافس إلى الاعتماد المتبادل**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 173، 2008، ص78.

14 **حرب التجارة بين أمريكا والصين**، بيان الحقائق 2006/4/22 على الموقع: http: //www.Siironline.org/alabwab/edare%20eqtesade/czrgrqt.html.

15 اربل لبتسلاد، **أمريكا على وشك معاقبة الصين لتلاعبها باليوان**، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 12002/ 8 اكتوبر، 2011.

16 المرجع نفسه، ص7.

17**اقتصاديون صينيون، زرع القنابل في طريق اليو ان ينقذ الاقتصاد الأمريكي** 2010/9/29، معلومة متاحة على الموقع: http: //www.aleal.com/2010/2010/9/29/article-44829.htm.

18 صراع الرئيس دونالد ترامب التجاري مع الصين يخلق حرب العملات 17/آب/2018: https: //www.arabstoday.net/314/043026.html.

19 Chinease premier Li Keqiang's speech at the OECD Headquarters, Paris 1 July 2015 news. Xinhuanet.com.

20 واي جيانغو (wiejianguo) المركز الصيني للمبادرات الاقتصادية الدولية. CC/EE.2014 2014 ورد في صحيفة Chinadaily newspaper على الموقع: http: //news.asiaone.com.

21 واي جيانغو، مرجع سابق.

22 اوتوغرافيك طريق الحرير: https: //www.skynewsarabia.com/business

23 **الطريق، الحزام الصيني الوجه الحقيقي للحرب الناعمة**: https: //annabou.org/arabic/economicreports.2068.

24 أحمد قنديل، **الاستقرار الاقليمي على المحك الازمة الكورية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام العدد 183 كانون الثاني 2011، ص83.

25 أحمد قنديل، مرجع سابق، ص83.

26 **الانعكاس المستقبلي للترتيبات الاقليمية في اقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية**، سد مدركي الجاد، ص22.

https: //www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712-south-china-sea-qa

27روجرز رجيم، **مارد في الصين**، ترجمة ايمن طباع، السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، ص25.

28 **ابداع الصين في ظل العقوبات الأمريكية**، المعهد الدولي للدراسات الايرانية: http: //rosanah-iiis.org

China sub stalked U.S. fleet 29

https: //www.washingtontimes.com/news/2006/nov/13/20061113-121539-/3317r

30 **حرب باردة جديدة –كيف تعمل الصين على تحدي القوة العسكرية الأمريكية،**

https: //raseef22.com/article/123844-

31حكمي توفيق، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**، تونس: مجلة الفكر العدد الثاني عشر2019، ص25

32 عادل عبد الصادق، **الفضاء ساحة جديدة للتنافس الاسيوي**، مجلة السياسة الدولية العدد(183)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2001، ص17.

33 صالح العصفور، سياسات التنافسية (سلسلة جسر التنمية 115) الكويت، الموجز العربي للتخطيط، يوليو- تموز، 2012، ص2.

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/2/2_develop_bridge1107.pdf

34 هناء عيد، العلاقات الامريكية – الصينية بين موازنة التجارة وحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 117، تموز – يوليو، 1994، ص251.

35 روجرز رجيم ، مارد في الصين ،ترجمة ايمن طباع، العبيكان للنشر، السعودية، 2008 ، ص22.

36 وائل اللبابيدي، (الجيل الخامس) تشعل صراع الهيمنة بين الصين وامريكيا، جريدة البيان الإماراتية، العدد 14123، 2019/2/17، على الموقع الآتي:

https://media.albayan.ae/images/fayezomar/file8+9-2019-02-17.pdf?_ga=2.109404621.910359707.1579335849-1496606428.1554047124

Mark Leonard, The US and China Are the Closest of Enemies, Project Syndicate, 2018, https://www.project-syndicate.org/commentary/america-china-closest-of-enemies-by-mark-leonard-2018-11?barrier=accesspaylog

38 هنري كيسنجر ، أميركا والصين على «أعتاب حرب باردة، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 14969، 22 نوفمبر 2019 http://bit.ly/2FXOHE3

39 بن سيمغنورد ووفر، الصين مترابطة ماليا بالولايات المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة افاق المستقل، العدد8 ، ابو ظبي، ص55.

40 مأمون كيوان، كشف المستور في مملكة الأسرار: الملف الضائع لمسلمي الصين، 2009/9/21، معلومة متاحة: http://minbaralhurriyya.org/index.php/achives/2594

41 السيد أمين شلبي، ثلاثون عامل للعلاقات، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، القاهرة، 2009، ص2019.

42 بن عمار إمام، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص65.

43 أمريكا والصين التعاون والصراع الاستراتيجي 2015/5/20، معلومة متاحة على الموقع: http://www.arabic-mitiatary.com/ty.topic

44 حسين اسماعيل ، العلاقات الامريكية الصينية الى اين ، الصين اليوم، 2018/10/26 :

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201810/t20181026_800145346.html

45موح أوبيهي، الصين.. استراتيجية كبرى لمواجهة أمريكا العظمى، موقع الجزيرة، قطر، ٢٠ يونيو ٢٠١٩، http://bit.ly/2tl0x8D

46 شريف شعبان مبروك ، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الأردن، 2016، http://rawabetcenter.com/archives/22490

47 موح أوبيهي، مصدر سابق.

48 Minghao Zhao, Which Way for US-China Relations Under Trump?, Project Syndicate, 2016, https://www.project-syndicate.org/commentary/donald-trump-china-policy-by-minghao-zhao-2016-11

49 Dexter Roberts, Iraq Crisis Threatens Chinese Oil Investments, Bloomberg, 18 june 2014, https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-06-17/iraq-crisis-threatens-chinese-oil-investments